Iran's Nuclear Program and Its Impact on the Balance of Forces in the Gulf Region

Asst. Lect. Wijdan Falih Hassan
College of Politics
University of Maysan

Abstract:

The Iranian nuclear program forms large disputable program internationally and regionally, because this program constitutes a major threat to the states of Arab Gulf and to the region alike (this is according to point of views of Arab and the U.S.A.). It is not secret to observers know what Tehran wants from this program, that is to reform its role again in the region, which was very much affected by the U.S. spreading in the Gulf War II and the occupation of Iraq in 2003, and the impacts of these wars in strategic balance malfunction by the presence of direct military forces, whether in Qatar, the UAE, or Kuwait, and previously in Saudi Arabia. Depending on this contentment, Iranian leadership has sought from the beginning to adjust the scales of justice in the region, and respond to weapons programs and the Gulf large military spending, in order to confront the great threat to their vital role in areas. So it aimed to make this program to be the vital weapon in the face of these international ambitions on one hand, and the boundaries growing danger or the enemies in the region such as (Israel), so it sought with all its power to develop its nuclear program to become the weapon that haunts the competitors and enemies alike, and alter power balance in the region.

البرنامج النووي الإيراني
وأثرهُ في توازِن القوى في مَنطقةِ الخليجِ العربِي

م.م وجدان فالح حسن
كلية العلوم السياسية/جامعة ميسان

الملخص:

شكل(ولا زال يشكل)البرنامج النووي الإيراني محل خلاف كبير دولياً وإقليميا،كون هذا البرنامج يشكل تهديداً كبيراً لدول منطقة الخليج العربي من الدول العربية والإقليمية على حد سواء(بحسب وجهة النظر العربية والأميركية) ،ولا يخفى على المتتبعين ما تقصده طهران من هذا البرنامج هو إعادة دورها السابق في المنطقة والذي تأثر كثيراً بفعل الإنتشار الأميركي فيها بفعل حربي الخليج الثانية وإحتلال العراق عام ٢٠٠٣،وما تركته هاتين الحربين من إختلال للتوازن الإستراتيجي بفعل التواجد العسكري المباشر لهذه القوات سواء في قطر أو الإمارات أو الكويت وسابقا في المملكة العربية السعودية ،وإنطلاقا من هذه القناعة فالقيادة الإيرانية سعت ومنذ البداية الى تعديل كفتي الميزان في المنطقة،والرد على برامج التسلح الكبيرة والإنفاق العسكري الخليجي المبالغ فيه،سعياً منها لمجابهة التهديد الكبير لدورها ومناطق حركتها الحيوية ،لذلك هدفت لأن يكون هذا البرنامج أن يكون سلاحا حيويا في وجه هذه المطامع الدولية من جهة ،وتنامي الخطر الذي تواجهه في تخومها أو أزاء أعداء في الإقليم من مثل (إسرائيل)،لذلك سعت وبكل قوتها الى أن تطور برنامجها النووي حتى يكون السلاح الذي يقض مضاجع المنافسين والأعداء على حد سواء ويغير معادلة التوازن في المنطقة.

المقدمة :

تعد مسألة بناء برنامج نووي سلمي أو عسكري الشغل الشاغل للدول التي بحثت عن زيادة رصيدها الدولي في ميزان القوى سواء أكان هذا الميزان يؤثر في القوى إقليميا أم دوليا وإيران لاتشذ عن هذه القاعدة نهائياً.

وقبل الخوض في موضوع البرنامج النووي الإيراني يجب تبيان مفهوم التوازن المقصود هنا ، إذ تشير أغلب الأدبيات إلى أنه " التعادل النسبي في القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة " ، لذا فإن هذا المعنى يستخدم للدلالة على الحالة المعتادة المستقرة التي توحي بالاستقرار وعدم التوتر ، وحكمة التوازن تشير إلى الانطباع بوجود ميزان مع ثقل في واحدة من الكفتين. ويمكن أن نشير من هذا المفهوم إلى أن هنالك استقراراً أمنياً نسبياً في الخليج العربي بين إيران من جهة ودول الخليج والمعونة الخارجية من جهة آخرى ، طموح إيران بالقوة النووية قديم وحديث في الوقت نفسه ، قديم لأنّ التاريخ يشير إلى أن نظام الشاه سعى إلى إمتلاك برنامج نووي إيراني متكامل وبالفعل تم له ذلك بمعونة أميركية وتقدم بخطوات كبيرة ، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية في شباط ١٩٧٩ أقدم نظام الثورة على إيقاف هذا البرنامج وعاد إليه من جديد في ثمانينيات القرن الماضي لكن لم يحث الخطى إلا في بداية القرن الحالي ووصل إلى ما وصل إليه الآن .

إن امتلاك أي دولة من دول الخليج لسلاح نووي (إذا افترضنا ان البرنامج النووي الإيراني غير سلمي) يمكن ان يؤثر على التوازن الأمني في المنطقة وذلك لأن إيران تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة متقدمة على دول الخليج العربية الأخرى التي هي من الأصل لا تمتلك قدرات عسكرية تقليدية كالتي موجودة في

إيران ، أضف إلى ذلك أن القوات الأميركية أصبحت على خط تماس مباشر مع إيران بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣، ولكي نوصل الصورة بأكثر دقه سنقسم بحثنا هذا على :

المبحث الأول : ماهية البرنامج النووي الإيراني .

المبحث الثاني : القدرات العسكرية في الخليج العربي.

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى .

المبحث الأول : ماهية البرنامج النووي الإيراني :

شكل البرنامج النووي الإيراني حجر الزاوية في الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة ، وذلك بسبب التجاذبات السياسية والأمنية وحتى الأثنية ، وكما هو معروف فان الطموح الإيراني لامتلاك القدرة النووية يرجع إلى مدة زمنية تجاوزت الستة عقود عندما كانت إيران ممثلة بنظام الشاه (شرطي الخليج) الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأميركية التغاضي أو التخلي عنه ، ولكن الجديد في الأمر أن المسألة عادت إلى الظهور خاصة في منتصف الألفية الثالثة وبشكل أكثر عندما ازدادت حدة وإزداد الفاعلين الدوليين في هذه الأزمة وإزدادت حدة المواقف المتبادلة بين إيران من جهة والأطراف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من جهة آخرى . ولكي نسلط الضوء بشكل أكثر موضوعية وتجرد على هذا البرنامج ، سنقسم المبحث على قسمين :

المطلب الأول : نظرة تأريخية في البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثاني : إمكانات إيران النووية .

المطلب الأول: نظرة تاريخية في البرنامج النووي الإيراني :

بدأت فكرة البرنامج النووي الإيراني في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي عندما عانت إيران– الشاه – من نقص حاد في تجهيز الطاقة الكهربائية مما دعا إلى التفكير في حلول غير تقليدية لسد النقص هذا، وفي تلك الأيام كانت الطاقة النووية حِكراً على قوتين في العالم وهي معروفة للجميع ، وبفعل علاقة الشاه بالولايات المتحدة ، كانت بداية البرنامج النووي الإيراني .

بدأ البرنامج النووي الإيراني بدعم ومساعدة كبيرة من الولايات المتحدة الأميركية وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وكما هو معروف آنذاك لم تكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي وهو ما شجع إيران على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي ووقعت معاهدة الحظر من الانتشار النووي في تموز ١٩٦٨ وصادقت عليها في شباط ١٩٧٠. ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة النووية للطاقة الذرية (IAEA) في أيار ١٩٧٥.

وتشير الدراسات إلى أن البداية الفعلية لهذا البرنامج كان في حقبة الحرب الباردة في صيغة اتفاق ثنائي بين إيران والولايات المتحدة في برنامج تعاون نووي مدني وقّع في عام ١٩٧٥، وتحت عنوان (برنامج الذرة من أجل السلام) . وكان الشاه محمد رضا بهلوي وبعد الإطاحة بحكومة محمد مصدق عام ١٩٥٣ بدعم من وكالة المخابرات المركزية الأميركية (CIA) نظاما صديقا للولايات المتحدة . وبدا النظام إنه نظام مستقر وصديق للغرب وأن الانتشار النووي لن يكون تهديداً.

ولعل السبب في الدعم الأميركي هنا هو قناعة الإدارة الأميركية أن هذا الدعم يتواءم وسياستها في المنطقة إذ إن تلك الحقبة عرفت بالتوجه إلى دعم النظامين الإيراني والسعودي عملا بسياسة (العمودين). فضلاً عن طبيعة البيئة الدولية آنذاك والحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي (السابق) والولايات المتحدة ولإيجاد مراكز استقطاب وقوى حليفة تنوب عنهما في ضبط أوتار الحراك السياسي والأمني بما يتواءم وأهدافهما ، وتلك الحقبة تميزت بالعلاقات الاستراتيجية الإيرانية . الأميركية .

باشرت الحكومة الإيرانية العمل في مجموعة من المواقع بتنفيذ مباشر من شركات أميركية والمانية غربية وفرنسية لبناء المفاعلات النووية الإيرانية ولكن اتسمت الأعمال بالتلكؤ تارة والمشاكل في العمل تارة أخرى ، لكن مع ذلك حققت بعض التقدم لغاية عام ١٩٧٩ وهو تاريخ قيام الثورة الإسلامية في إيران.

إن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وتغير شكل النظام السياسي صاحبه أيضا تغير في توجهاتها النووية إذ أوقفت النشاطات النووية بالكامل وطوت صفحته على الأقل على المستوى الرسمي . لكن في عام ١٩٨٤ عادت إلى الأنشطة النووية من جديد.

إن من أبرز الدوافع التي أعادت إيران في تلك الحقبة إلى الأنشطة النووية هي الشعور بأن قدرات العراق (والتي كانت تخوض الحرب ضده) آخذه بالتنامي وبروز حلفاء لإيران جدد كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والامدادات المؤثرة والنوعية ، فكانت

المبادرة الأولى في إعادة تأهيل مفاعلي بوشهر ، تلاها في أواخر الثمانينيات ظهور العديد من المصدّرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران.

ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووي أثراً هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين ١٩٨٧، وباكستان ١٩٩٠ ، واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات ، ففي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون (MNSR) بقدرة (٢٧ كيلو واط) ومفاعلين نوع (كونيشان) قدرة (٣٠٠ كيلو واط).أما اتفاقية باكستان فتمحورت حول تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم.

كما استفادت إيران من الدعم الروسي من خلال القيام بمباحثات لإعادة تأهيل مفاعل بوشهر والتعاون النووي الموسع عام ١٩٩٥، ويمكن أن نضيف في هذا المضمار أن لإنهيار الاتحاد السوفيتي وما خلّفه من إنتشار للتقنية النووية بفعل تفكك دولهِ وظهور شبكات بيع التقنية النووية استفادت منه العديد من الدول.

وعلى الرغم من ذلك بقي البرنامج النووي الإيراني يلفه شيء من الغموض حتى عام ٢٠٠٢ عندما نشرت صور التقطتها الأقمار الصناعية لمنشآت نووية إيرانية سرية تحت الإنشاء وغير معلن عنها ودفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تبدأ بتحقيق مكثف حول البرنامج النووي الإيراني كشف عن سلسلة من الحقائق وهي أن إيران لم تكن وفية بالتزاماتها بوصفها دولة غير نوويه كذلك أنها خصبت اليورانيوم وفصلت البلوتونيوم في منشآت غير معلن عنها ، هذه الحقائق فرضت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعلن في ٢٤ أيلول ٢٠٠٥

أن إنتهاكات إيران ومحاولتها عدم الوفاء بالتزاماتها تعد عدم التزام باتفاقية الضمانات ، ووفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (المادة ١٢ ألفقرة ج) ، فإن الوكالة عندما تقرر أن دولة ما قد أخلت بالتزاماتها فإن مجلس حكّام الوكالة (سوف يخطر بأمر المخالفة جميع الأعضاء في الوكالة ومجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة).

وهذا ما أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٧٤٧ والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ، ومازالت الأزمة النووية مستمرة إلى يومنا هذا من دون حل.

مما تقدم ألقينا الضوء بشكل مقتضب عن التطور التأريخي للبرنامج النووي الإيراني الذي يقدر عمره بأكثر من نصف قرن ، لكن التساؤل المطروح الان عن هذه المراحل التاريخية على امتدادها " ماذا أفرزت على مستوى القدرات النووية الإيرانية "؟ ، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: القدرات النووية الإيرانية:

كما هو واضح فأن البرنامج النووي الإيراني لا يأتي بصورة غير مخطط لها أو بصورة عشوائية (كما هي عادة المشاريع والبرامج الكبرى في الدول النامية) وإنم هو قائم ضمن بُعد زمني واضح وخطة مدروسة وهذا ما يمكن تلمّسه من المواقف الإيرانية وتصريحات المسؤولين الإيرانيين وكذلك طبيعة المواقف والمد والجزر فيها، ولكي نحدد الأهداف الإيرانية يلزم علينا أن نوضح ماهية القدرات النووية الإيرانية .

إن طبيعة القدرات النووية الإيرانية حقيقية يلفها الغموض ، ولا يوجد أي إحصائية رسمية ممكن أن تعطي الشكل الكامل لهذا البرنامج، لذا سنخوض في بعض المصادر التي صّرحت عنها الحكومة الإيرانية أو بعض المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

في البداية يمكن الحديث عن المفاعلات النووية الإيرانية وعددها وإمكانياتها بالشكل الآتي:

١.مفاعل بوشهر : جرى بناؤه وتجهيزه على يد شركة روسية وهو يعمل بالماء المضغوط بدأ العمل فيه عام ١٩٧٦ يتكون من محطتين تعملان بقدرة (١٢٠٠ ميكا واط) .

٢.مفاعل سقند : تأسس للأبحاث النووية بهدف إمتلاك تكنولوجيا التحكم في اليورانيوم وتشرف عليه المنظمة الإيرانية للطاقة النووية .

٣.مختبر أمير آباد : أُسس عام ١٩٧٦ ، يجري طلاب علوم الفيزياء وجامعة طهران أبحاثاً فيه يعمل بقوة (١٢ ميكا واط) حصلت إيران على اليورانيوم المخصب له من الجزائر والأرجنتين .

٤.منشأتان في كرج : تعرف المنطقة التي تقعان فيها باسم المزرعة الرئاسية ، وتحتويان ٥٠٠ جهاز طرد مركزي ستستخدم لتخصيب اليورانيوم .

٥.موقع أصفهان : تأسس عام ١٩٨٤، ويُعد الأبرز في إيران ويعمل هذا الموقع لتحويل اليورانيوم إلى ثلاثة أشكال :

أ- غاز سداسي الفلوريد الذي يستخدم في نقل الغاز.

ب-أوكسيد اليورانيوم الذي تستعمل معامل الوقود .

ج-المعدن الذي غالبا ما يستخدم في أساس المتفجرات النووية.

٦.موقع معلم كلاية : يقع بالقرب من مدينة قزوين ، جهزته وزودته الصين بالآليات والمواد النووية ، وهو الأكثر تكاملاً على مستوى التجهيزات.

٧.موقع جرجان (كركان) .

٨.موقع ناتانز : جاء في تقرير مسرب للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٣ إنه عُثر على يورانيوم بدرجة كبيرة تُمكّن من إستخدامه لأغراض عسكرية وهو ما نفته إيران نهائياً ، وذكر التقرير حول قدرة هذه المفاعل حين يبدأ العمل به العمل به قد يضم ٥٠ ألف من أنابيب نقل الغاز وهو ما يسمح (بحسب رأي الوكالة) بإنتاج يورانيوم يكفي لـ ٢٠ سلاحاً نووياً كل عام .

٩.موقع آراك : اكتمل بناؤه عام ٢٠٠٣، التقطت صورة له من الجو حازت عليها مؤسسة العلم والأمن الدولي الأميركية في نهاية عام ٢٠٠٤، أشارت إلى وجود منشأة للمياه الثقيلة المهمة في أي نشاط نووي كبير خارج عن الأغراض السلمية.

١٠. مفاعل بارجين .

١١. مفاعل دار خوين .

١٢. مركز أبحاث جامعة طهران .

١٣. مركز رازي : أُسس عام ١٩٨٣، لصناعة وتعدين الوقود النووي.

١٤. مشروع ميناء (بندر عباس) : مشروع خاص لبناء الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية وفي عام ٢٠٠٦ كُشف عن وجود منجم كبير لليورانيوم يسمح بإنتاج ٣٠ طن من اليورانيوم سنوياً قليل الكلفة.

١٥. وهذه المفاعلات فضلاً عن مراكز للتدريب مرتبطة بالمشروع النووي وأهمها:

أ- مركز (إيران خودرو) تأسس عام ١٩٦٤.

ب- مركز ارآك تأسس عام ١٩٦٨.

ج- مركز تبريز تأسس عام ١٩٦٦.

د- مركز (إيران تراكتوز) تأسس عام ١٩٦٦.

ه- معهد الادارة الصناعي تأسس عام ١٩٦٢. فضلاً عن مراكز أخرى ..

فضلاً عن ما تقدم يمكن أن نشير إلى المسؤولين الإيرانين القائمين على البرنامج النووي الذين دأبوا بين مدة وأخرى على التصريح بأن إيران تطمح إلى وضع ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي وهذا ما أكده المسؤولون الأمريكان بأنه بعد عام ٢٠٠٠ نجحت إيران في بناء المنشآت النووية وتطويرها ، بما فيها فتح منشآت غاز اليورانيوم ، وأول عملية ناجحة في تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي التي يصل عددها الى ٥٠ ألف جهاز.

وهنا نشير إلى وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم (٧ / ٢٠٠٥ / gov) تؤكد عند وضع كرتين من اليورانيوم عالي التخصيب معاً بوجود جهاز تفجير بالنيوترونات فالحصيلة هي قنبلة نووية ، وهو ما يشير إلى أن الإمكانيات النووية الإيرانية من الممكن تطويرها باتجاه أغراض غير سلمية.

أما عن الإمكانيات النووية الإيرانية وبخاصة المفاعلات النووية فيمكن أن نشير الى التقارير الأميركية التي تتضمن : " تَدّعي إيران بأن إستئناف نشاطات التخصيب في المفاعل (ناتانز) يفتقر إلى البحث والتطوير ولا يتضمن إنتاج مواد نووية أو في ضوء العدد المحدود لأجهزة الطرد المركزي المستخدمة في ذلك قد تكون حجة إيران مقبولة على المدى القصير إلا أن المنشأة الأولى لتخصيب الوقود تستطيع إستيعاب ٦ أجهزة في كل منهما ١٦٤ سلسلة مكائن

يصل مجموعة إلى ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي تقريباً وهذه الأجهزة تسهم في استخدام غير سلمي، إن هذا الرقم الهائل في أجهزة الطرد المركزي تشير إلى أن إيران بلغت مراحل متقدمة في حيازة التكنولوجيا النووية وتطويرها وأنها كذلك تمتلك البنية التحتية العلمية فضلاً عن قوى دولية فاعلة مثل روسيا والصين أسهمت في بناء برنامج نووي متين. مما تقدم نجد أن الإمكانيات النووية الإيرانية(مفاعلات أو مراكز بحث وتدريب) تشير بشكل أو بآخر إلى إمكانية إيران تطوير هذه البرامج بالشكل الذي يلائمها سواء سلمياً أم غير سلمي وهو ما يؤثر بصورة كبيرة في توازن القوى في منطقة الخليج لصالح إيران إذا ما عرفنا أن دول الخليج لا تمتلك هذه التقنية المهمة ، ولكن ميزان القوة في منطقة الخليج لايمكن أن يتأثر فقط بالقوة النووية ، لأنها عملياً لا يمكن إستخدامها بصورة مباشرة وإنما التعويل الكبير هو على الترسانة العسكرية التقليدية وتعد المفصل الكبير في أي عمل سياسي في المنطقة لأنها منطقة أزمات مستمرة وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المبحث القادم .

المبحث الثاني : القدرات العسكرية التقليدية في منطقة الخليج :

عند الحديث عن القدرات العسكرية بصورة عامة فإننا نشير هنا إلى القدرات العسكرية التقليدية الموجودة في دول الخليج ، والمتتبع للشأن الخليجي يرى أن هناك تفاوتاً كبيراً من حيث العُدة والعدد فيما بين إيران والدول الخليجية العربية (على الرغم من محاولات الدول الخليجية صرف الأموال الطائلة لتعزيز مخزونها العسكري وخاصة من الطائرات المقاتلة من الولايات المتحدة) ، وفي الآونة الاخيرة يمكن أن نلحظ أن هناك ما يشبه (الحرب الباردة) بين إيران من

جهه ، والدول الخليجية العربية من جهة أُخرى ، إذ تبدي الدول العربية بصورة عامة على ضفاف الخليج خشيتها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في المنطقة وكذلك من التصريحات التي يدلي بها القادة الإيرانيون بهذا الشأن إذ يعدّونها موجهة إليهم دون غيرهم إضافة إلى الولايات المتحدة . .

وفي مجال التسلح تفضي التقارير الرسمية المرصودة مؤخرا إلى أرقام مهولة في سباق التسلح والأنتاج العسكري مما ينذر بكارثة لا تحمد عقباها فيما لو اندلعت شرارة الحرب هنالك ، وقبل الكلام عن القدرات العسكرية الخليجية سواء الإيرانية أم العربية فإننا سنستثني العراق من هذه المعادلة (وهنا نشير إلى الحقبة التي أعقبت عام ٢٠٠٣) لأنه لايمتلك القوة العسكرية المتكاملة كالتي لدى الأطراف موضوع البحث .

ولكي نغطي الموضوع بصورة أكثر شمولية فاننا سنقسم هذا المبحث على الآتي:

أولاً : القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية .

ثانياً : القدرات العسكرية العربية التقليدية .

المطلب الأول : القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية :

يعد الجيش الإيراني من أقوى الجيوش الموجودة في منطقة الخليج العربي (إن لم يكن الأقوى على الإطلاق ، وكان ينافسه في هذه المنزلة الجيش العراقي حتى عام ٢٠٠٣) إذ إن هذا الجيش يمتلك من الخبرة القتالية الشيء الكثير بسبب حرب الخليج الأولى التي استمرت ثماني سنوات و لا توجد خبرته لدى جيوش المنطقة وهي تكفي لأن تؤهلة لأن يكون له اليد الطولى في المنطقة فضلاً عن الإمكانات الأخرى سنفصلها لاحقا أسهمت في تفوقه من الناحية

العملية ، ووفق هذا التصور يمكن أن نتكلم على الإمكانات الإيرانية من أوجه عدة بما يلي:

على صعيد عديد القوات العسكرية الإيرانية ، يشير تقرير التوازن العسكري لعام ٢٠٠٧ الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أن القوات العسكرية الإيرانية العاملة تبلغ ٥٤٥٠٠٠ ألف جندي موزعين بحسب ما يأتي (٣٥٠٠٠ الف في الجيش ، ١٢٥٠٠٠ ألف قوات الحرس الثوري الإيراني ، ١٨٠٠٠ ألف في البحرية ، أما القوات الجوية فعددها ٥٢٠٠٠ ألف ، والقوات شبة العسكرية تبلغ ٤٠٠٠٠ ألف) ، وتتكون الأركان العامة للقوات المسلحة من منظمتين ، وهما القوات المسلحة النظامية وقوات الحرس الثوري. ويمكن أن نضيف في هذا المجال الطبيعة الخاصة للدولة الإيرانية و الميزة التي يمتلكها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وهي قدرته الإفتائية التي من الممكن أن تضاعف هذا العدد إلى عشرة أضغاف على الأقل إذا ما أحس بأن هناك خطراً يهدد كيان الدولة ، وهذا ما تلمسه العالم من خلال حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ، ١٩٨٨) .

أما من ناحية التجهيز لهذه القوات ، فإيران على وفق التقديرات تمتلك ١٥٦٥ دبابة متنوعة الطراز بالإضافة إلى ١٢٤ بطارية (واحدة منها هو دونج وعدد قليل غير محدد ستنجر) من صواريخ أرض . جو. أما على صعيد القوة البحرية، فايران تمتلك قوة بحرية كبيرة (قياسا بدول الخليج الأخرى) مدعومة بثلاث غواصات ، ولها قدرات أخرى مثل القوارب السريعة والقاذفات والصواريخ

المعدلة والألغام البحرية والصناعات العسكرية البحرية من أجهزة الرادار والإتصالات والملاحة والمراقبة والحرب الألكترونية .

وفي السياق نفسه تشير التقديرات إلى أن إيران تمتلك ٥٩ سفينة حربية (١٠ منها هودونج و ٤٠ أخرى بوجامر) متنوعة فضلاً عن ٣ غواصات من طراز (كليو)روسية الصنع ، وفي هذا المضمار عرض التلفزيون الإيراني الرسمي في نيسان / أبريل من عام ٢٠٠٦ لقطات لزورق أُطلق عليه " الزورق الطائر" إيراني الصنع بالكامل مزود بتقنية متطورة جداً ، ووفقا للأميرال (محمد إبراهيم دهقاني . وهو ضابط كبير في الحرس الثوري .) الذي صرح بـ " أن هذا الزورق لا يمكن أن ترصده الرادارات البحرية والجوية نهائياً ، وتبلغ سرعته ١٠٠ عقدة في الساعة . ١٨٦ كلم / ساعة . ، وهو مصمم لحمل أنواع مختلفة من الأسلحة وإطلاقها ، وأن بلاده بدأت بإنتاجه بكميات كبيرة.

أما من ناحية التجهيز الصاروخي للقوة البحرية الإيرانية ، فقد وصف (علي فودي . وهو مساعد قائد القوة البحرية في الحرس الثوري الإيراني .) أن إيران نجحت في صناعة صاروخ يُطلق تحت سطح الماء تفوق سرعته سرعة الطوربيد بثلاث أو أربع مرات (إذ تبلغ سرعته ٣٥٩ كلم / ساعة) ، وهذا الصاروخ مزود برؤوس ناسفة شديدة الإنفجار مصممة لضرب الغواصات العملاقة ، وإنه حتى في حال رصدته ردارات السفن الحربية فإنها لا تستطيع الفرار منه بفضل سرعته العالية التي لا تسمح لها باتخاذ أي تدابير دفاعية ، وهذا الصاروخ يشبه قدرات صاروخ (Shikval.V.E - 111) الذي طوّرته روسيا عام ١٩٩٥. وبناء على ما تقدم فإن البحرية الإيرانية تمتلك من الإمكانات الشيء الكثير مما يسمح لها بإن تكون ذات شأن كبير في المنطقة .

وعند الحديث عن القوة الجوية الإيرانية ، فحسب التقارير تمتلك إيران ٣٠٦ طائرة مختلفة الطراز ذات تجهيز عالٍ وطيارين مدربين ، فضلاً عن صواريخ إيرانية مختلفة أبرزها سلسلة شهاب (٣ ، ٤) تبلغ مدياتها (٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ كلم) على التوالي وشرعت بتطوير (شهاب ٥) الذي يبلغ مداه ٥٠٠٠ كلم ، فضلاً عن صاروخ (ميثاق ١) وهو صاروخ أرض . جو محمول على الكتف ويعتمد التعقب الحراري ، وصاروخ (كوثر) وهو صاروخ أرض . بحر ، كما عرض التلفزيون الإيراني الرسمي صوراً لطائرة (الكرار) وهي طائرة من دون طيار لها سرعة تقدر بـ ٩٠٠ كلم / ساعة وتحمل مختلف أنواع القنابل والصواريخ ، وقدمت على أنها أول (طائرة بدون طيار حاملة للقنابل تنتجها إيران). كما عرضت قناة العالم الإيرانية في ٢٧ / ٦ / ٢٠١١ طائرة إيرانية في مناورات الحرس الثوري الإيراني في الخليج طائرة إيرانية من دون طيار جديدة مستنسخة عن الطائرات الأميركية من دون طيار وهي سابقة أولى من نوعها في المنطقة.

أما في المجال الفضائي والأقمار الصناعية ، فأن برامجها الفضائية والصاروخية برامج طموحة جدا ، ففي شهر أكتوبر/ تشرين الاول عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال أطلقت روسيا قمراً صناعياً إيرانياً مصغراً مزوداً بكاميرات مراقبة يدور حول الأرض كل ٩٩ دقيقة ، ويبدو أن هذه البداية المتواضعة مقدمة لتطوير قدرات مستقلة بحيث تتمكن إيران من إطلاق أقمارها الصناعية الخاصة إلى مدار الارض ، وإذا ما عرفنا أن هذا النشاط تشرف عليه وبشكل

مباشر وزارة الدفاع الإيرانية وقيادة الحرس الثوري الإيراني فأننا من الممكن أن نعرف ما يمكن أن يؤول إليه الحال إن توصلت إيران إلى مكائن هذه التقنية.

مما تقدم يمكن أن نتلمس مكانة القدرة العسكرية الإيرانية وهي دون أدنى شك قدرات كبيرة ومؤثرة ضمن منطقة الخليج العربي ولكي نعرف مدى أثرها وقوتها في المنطقة بصورة أقرب إلى الدقة سنتطرق إلى معرفة القدرات العسكرية للطرف الآخر وهو الطرف العربي .

المطلب الثاني : القدرات العسكرية العربية التقليدية :

سبق أن تحدثنا عن الريبة العربية حول طموحات إيران وأثرها في محمل هذه الأنظمة ، لذلك سعت تلك الأنظمة إلى ترصين موقفها من خلال وسائل عدة وهي :

١. الحصول على الحماية الخارجية من خلال الوجود الأميركي المباشر خاصة في البحرين وقطر والكويت ، والسعودية سابقاً.

٢. الإنفاق الكبير على برامج التسليح التقليدية والسعي للحصول على ترسانة كبيرة من الأسلحة.

ولكي نعطي للموضوع أكبر قدرممكن من المعلومات سنفصّل الموضوع بالأتي :

يبلغ عدد القوات النظامية العربية الخليجية الكلية (٣٠٦٠٠٠ جندي) موزعة على(١٧١٥٠٠ جندي سعودي ، و٦٥٥٠٠ جندي إماراتي، و٣٤٠٠ جندي عُماني، و١١٨٠٠ جندي قطري ، و٨٢٠٠ جندي بحريني ، و ١٥٠٠ جندي كويتي) ، كما وتمتلك هذه القوات ٢٢٤٨ دبابة موزعة (٧٥٠ دبابة سعودية،

و٦٠٤ دبابة أماراتية ، و٢٠١ دبابة عُمانية ، و ٣٠ دبابة قطرية ، و ١٨٠ دبابة بحرينية ، و٤٨٣ دبابة كويتية)، وكما تمتلك هذه القوات ٣٣٦ بطارية صواريخ أرض . جو.

أما فيما يتعلق بالقوة البحرية فإن عدد السفن الخليجية ٧٦ سفينة موزعة بحسب الأتي (٢٧ سفينة سعودية ، و ١٢ سفينة أماراتية ، و ٩ سفن عمانية ، و٧ سفن قطرية ، و١١ سفينة بحرينية ، و ١٠ سفن كويتية) ، علما أن هذه الدول مجتمعة أو منفردة لا تمتلك أي غواصة . أما من ناحية الزوارق البحرية العسكرية فأن دول الخليج بمجموعها تمتلك ٢٨٢ زورق مختلف .

أما القوة الجوية فتمتلك دول الخليج ٥٧٩ طائرة مختلفة الطراز وبواقع (٣٤٠ طائرة سعودية ، و ١٠٣ طائرة أماراتية ، و ٣٢ طائرة عمانية ، و ١٢ طائرة قطرية ، و٣٤ طائرة بحرينية ، و ٥٨ طائرة كويتية) ، أما البطاريات الدفاعية الجوية فان دول الخليج العربي تحتوي على عدد كبير من بطريات سام المختلفة ، وهذا على المستوى الفردي لكل دولة على حدة.

أما على المستوى الجماعي ، فدول الخليج ولعلمها بأنها قوى صغيرة إذا ما تعاملت مع الأزمات فردياً عمدت إلى ترتيبات أمنية جماعية ومن أبرز هذه الترتيبات تأسيس (درع الجزيرة) وهو عبارة عن فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها الناري والقتالي ، كان الغرض من تأسيسها هو إنشاء قوة سريعة الحركة تضم وحدات دول مجلس تعاون دول الخليج العربية . وتعد هذه القوات سنداً للقوات الخليجية المنفردة لدول الأعضاء ، وهذا ما توضح من خلال تدخل قوات (درع

الجزيرة) في أحداث البحرين الأخيرة في مساعدة قوات المملكة البحرينية في قمع انتفاضة الشعب البحريني التي كادت أن تطيح بنظام (آل خليفة) . كذلك أن هذه القوات أثبتت فشلها الذريع في التصدي للهجوم الخارجي لا سيما بعد اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠. لم تستطع أن تقف بوجة القوات العراقية نهائياً.

أما من ناحية الترتيبات الأخرى فقد جرى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون في الدورة ٢١ للمجلس الأعلى التي عقدت بمملكة البحرين في كانون الأول عام ٢٠٠٠ وحدد الاتفاقية العديد من المرتكزات الخاصة بالتعاون العسكري و منطلقاته وأسسه وأولوياته ، وتوكد الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسي لمجلس التعاون كما تؤكد عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقا من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة ،وأي خطر يهدد أحدها إنما يهددها جميعاً.

مما تقدم من استعراض للقوات العسكرية الإيرانية من جهة والخليجية من جهة أخرى نجد أن هنالك فرقاً واضحاً كبيراً وجلياً ، وتفوق لإيران من جهة والدول الخليجية من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال تتفوق إيران من ناحية عديد القوات البرية من حيث العدد والتدريب على دول الخليج مجتمعة ، فالقوة البرية الإيرانية قوة خبيرة خاصة بعد خوضها لحرب طويلة مع العراق لمدة ٨ سنوات ، إضافة إلى طبيعة التكوين العسكري الإيراني وقدرة الدولة على التعبئة في أوقات الأزمات.

أما من ناحية القوة البحرية فأن إيران تتفوق وبشكل كبير (على الرغم من أنها تمتلك عدداً أقل من السفن) لأنها تمتلك قدرة التطوير والتصنيع من جهة ،

كذلك توافر قواتها البحري على الغواصات على الرغم من قلتها (٣ فقط) فضلاً عما ذكرنا من إمكانيات اخرى كتصنيع الصواريخ والزوارق المعدة لأغراض عسكرية.

أما القوة الجوية فنجد أن دول الخليج تتفوق على إيران وبصورة كبيرة لأنها تمتلك طائرات متطورة جداً من جهة ، وكثرة عددها من جهة أخرى . إضافة إلى الإنفاق على برامج التسليح بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال قامت دول الخليج (وبالتحديد كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت) بانفاق ما يقارب ١٢٢.٨ مليار دولار لشراء أسلحة من الولايات المتحدة الأميركية ، إذ أن السعودية أبرمت صفقات بقيمة ٦٧ مليار دولار لتحديث ترساناتها العسكرية من مقاتلات ودبابات وفرقاطات ، فيما أنفقت الأمارات العربية المتحدة أكثر من ٣٥ مليار دولار على التعزيزات العسكرية ، وهذه الأرقام تتفوق بعدت مرات على الميزانية الإيرانية الخاصة بالدفاع التي تتراوح بين (٩- ١٢مليار دولار).

وخلاصة القول إن إيران قد لا تتفوق بشكل كبير على دول الخليج من الناحية التقليدية وإنما تتأخر في بعض الأحيان عنها ، فضلاً عن ترسانة إيران التي تعد أقل تقدما ومتقادمة نوعاً ما ، إلا أن إيران تتفوق بنقطة مهمة وهي أنها دائما تبحث وتطوّر وتعتمد على إمكاناتها الذاتية ، على عكس دول الخليج التي تعتمد بشكل كامل على ما تستورده من دول تصنيع السلاح وهذا لا يصب في صالحها.

نستخلص نتيجة مهمة وهي (إذا ما استبعدنا التدخل الخارجي) أن البرامج الإيرانية التسلحية تؤثر بشكل كبير في التوازن الأمني التقليدي وهذا يخدم

الأهداف الإيرانية بشكل كبير. لكن النقطة الأهم ما هي آثار هذا البرنامج على المستويين السياسي والعسكري وما هي طبيعتها ومداها وما هو أثرها في التوازن الأمني ؟ وهذا ما سنبحثه في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث : أثر البرنامج النووي الإيراني على التوازن في المنطقة :

يعد البرنامج النووي الإيراني ، كما نبهنا سابقاً ، النقطة المفصلية في الدور الإيراني على المستوى الإقليمي أو الدولي في الإتجاهات كافة سواء السياسية أم العسكرية أم الإجتماعية ، ومن الطبيعي عند قيامها ببناء برنامج نووي أو الشروع به فأنها تهدف إلى مجموعة من الغايات تتوخى تحقيقها ، وبالنتيجة ومن خلال برنامجها هذا فانها تتوقع مجموعة من الآثار على المستويات كافة وبالخصوص النتائج التي تتمحور حول التوازن في منطقة الخليج العربي محل الإهتمام ، لأن هذه المنطقة (بحسب التصور الإيراني) يجب أن تكون منطقة نفوذ مهمة و أن تبسط سيطرتها عليها على الرغم من التدخل الأميركي المباشر وغير المباشر .

وفي هذا النطاق فأن ايران تتوخى من هذا البرنامج مجموعة من الآثار وسنقصر دراستنا هنا على الآثار في المستوى السياسي والعسكري من دون غيرهما لتعلق الموضوع بالدراسة ويمكن أن نبين هذه الآثار بالآتي :

المطلب الأول : الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني

عانى النظام السياسي الإيراني من العزلة الكبيرة بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ والسبب في ذلك تعارض رؤية النظام السياسي الجديد و الدول الكبرى من جهة ، ودعوات هذا النظام لتصدير ثورته من جهة أخرى مما خلق مخاوف

كبيرة من الأنظمة السياسية للدول المجاورة وبخاصة الدول الخليجية العربية والقوى الكبرى من نجاح إيران في مساعيها هذه مما أدى الى نشوب حرب الخليج الأولى وكذلك فرض مقاطعة دولية تعاني إيران منها ليومنا هذا ، وكذلك زيادة الوجود الأميركي التدريجي الى أن كُلّل بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بالوجود المباشر والمكثف وانتهاءً بحرب إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ مما حدا بصانع القرار الإيراني على أن يحث الخطى باتجاه استعادة إيران دورها في منطقة الخليج وكان من أبرز هذه الوسائل البرنامج النووي الإيراني ، وقبل البدء لابد من التمييز بين مستويات الدول من حيث آلية استخدامها للتكنولوجيا النووية، إذ إنّ البرنامج النووي الايراني يضع إيران في ضمن الفئة الرابعة من فئاتٍ أربع تصنف على أساسها الدول النووية وعلى النحو الآتي :

الفئة الاولى : وتشمل القوى النووية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين) ، وهذه الدول تعد قوى نووية معترف لها بملكية السلاح النووي ومسموح لها بذلك بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لأنها إمتلكت هذا السلاح قبل الأول من مايو/ أيار ١٩٦٧ ، أي قبل الانتهاء من صياغة معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية.

الفئة الثانية: وتضم قوتين نوويتين معلنتين ولكن من خارج النادي النووي (الشرعي) هما الهند وباكستان ، إذ نجحت الهند في إمتلاك السلاح النووي منذ اجراء تجربتها النووية الأولى في عام ١٩٧٥ ، ثم كررت هذه التجارب مجدداً في عام ١٩٩٨ عبر إجراء أربع تجارب دفعة واحدة معلنة عن نفسها قوة نووية جديدة على الساحة الدولية.

الفئة الثالثة: تتمثل في (اسرائيل) التي تعد بحد ذاتها فئة منفردة على الساحة الدولية، يمكن أن نطلق عليها فئة القوى النووية غير المعلنة ، وتعد حالة غامضة في مجال حظر الانتشار النووي على الساحة الدولية ، إذ لم تعلن صراحة عن امتلاكها السلاح النووي ، كما أنها لم تجرِ تجارب نووية معلنة ، وذلك في اطار السياسة التي تتبناها والمعروفة بسياسة الغموض النووي ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود حالة أقرب إلى اليقين على الساحة الدولية بأن (اسرائيل) تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية بما لا يقل في ادنى التقديرات عن ٢٠٠ رأس نووي من مختلف الأحجام والأنواع.

الفئة الرابعة: وهي فئة الدول التي تمتلك قدرات نووية خاصة بالاستخدامات السلمية فقط ، وتنتمي لهذه الفئة دول كبرى وبعضها قادرة على إنتاج السلاح النووي في وقت قصير إذا أرادت ذلك ، مثل اليابان والبرازيل وكوريا الجنوبية ، وتعد إيران من بين هذه الدول.

ويمكن أن نلخص أهم آثار البرنامج النووي الإيراني على المستوى السياسي بالآتي :

أولاً: الميل بميزان القوة السياسي بإتجاهها . فعلى الصعيد الأقليمي فأن أهم الدوافع التي دفعت إيران إلى التمسك بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تعده حقاً أصيلاً لها ، وهو البيئة الإقليمية غير المستقرة المحيطة بإيران ، فهي محاطة بقوى إما عدائية (العراق قبل عام ٢٠٠٣) أو غير موثوق بها (باكستان وروسيا) أو متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة الأمريكية (أذربيجان وتركيا وأفغانستان والدول الخليجية) ، ويزيد من مؤشرات عدم الاستقرار تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى

والقوقاز، ولا سيما في دول تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق ، مع تصاعد المواقف العدائية للولايات المتحدة الأميركية المتكررة و المتوالية ضد طهران.

ثانياً : إنعاش دور إيران في المنطقة لأنها لاعب مهم إقليمياً مما يؤدي إلى زيادة هذا الدور أولاً وثانيا عدم إستثنائها من المخططات الدولية للشرق الأوسط بما يتعلق بتوزيع الأدوار والقوة . فالمعروف أن احتلال العراق أدى إلى أن تتبدل طبيعة الأدوار والقوى في المنطقة بصورة عامة فضلاً عن تغير التوجه الأميركي في مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي عملا بمنهجية بناء الإمبراطورية والتي تشبه الوصف اللينيني التقليدي ، أنها منهجية (رأس الجسر) القائمة على تثبيت قيادات محلية تتعاون معها على أن تنأى بنفسها عن الشعوب (وبحسب تعبير لينين) فأن مركز الطرف (وهنا هي دول الشرق الأوسط) لها مصالح مشتركة قوية مع مركز المركز (الولايات المتحدة) أكثر من مصالحها مع طرف الطرف (وهو شعوب المنطقة). وعلى وفق هذا التصور تسعى إيران من خلال الضغط بالبرنامج النووي الخاص بها (فضلاً عن العوامل الأخرى وأهمها دورها داخل العراق) إلى الضغط باتجاه عدم تجاهلها والتعامل معها وعدم إغفال دورها .

ثالثاً : خلق حالة من الريبة والتوجس من نيات النظام الإيراني أملًا في خلق حالة من الضغط الشديد على الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي التي تعدها إيران أنظمة موالية للغرب وتحديدا للولايات المتحدة الأميركية .

رابعاً: الضغط على الولايات المتحدة الأميركية والقوى الدولية الأخرى أو القوى الإقليمية (ونعني هنا إسرائيل) لأنها اللاعب الرئيس في المنطقة ولا سيما بعد إحتلال العراق ، أو بوصفها الداعم الرئيس للانظمة العربية الموجودة في منطقة الخليج باتجاه محاولة فرض رؤيتها السياسية والأمنية للمنطقة من خلال التجاذبات حول برنامجها النووي عبر التحرك الفردي أو الدولي في مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبطبيعة الحال فأن امتلاك إيران السلاح النووي سيكون سنداً قوياً للحركات الإسلامية الموالية لإيران والمناهضة (لإسرائيل) في العالم و تشكل تهديداً خطيراً لأمنها ووجودها. وكان من الطبيعي ان تلعب (اسرائيل) دور المحرض للولايات المتحدة الأمريكية على الوقوف في وجه الطموحات النووية الإيرانية، وبهذا فإن امتلاك إيران السلاح النووي سيؤدي إلى بروز قوى إقليمية نووية جديدة منافسة (لإسرائيل) قد تمنعها من ممارسة الهيمنة الإقليمية على المنطقة، وإكراه دول المنطقة على فعل ما ترغب به إسرائيل.

هذا ما يمكن أن نبينه حول الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني وأثرة في التوازن السياسي في المنطقة الخليجية والشرق أوسطية بصورة عامة .

أما من ناحية الأثار على مستوى التوازن العسكري في منطقة الخليج فيمكن أن نلخصها بالجوانب الآتية :

أولا: خلق حالة من الردع النووي في المنطقة خصوصاً تجاه الولايات المتحدة و(إسرائيل) لأنها القوة النووية الكبرى في الشرق الأوسط ، وإذا ما عرفنا أن دول الخليج لاتمتلك أي برامج نووية فأن الميزان العسكري سيميل بإتجاهها على الأقل

فيما يتعلق بدول المنطقة ، أما ما يخص اسرائيل فإنها في مقدمة المعارضين والمناوئين للبرنامج النووي الإيراني ، لأن التطور في القدرات الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى تشكل هاجساً امنياً كبيراً بالنسبة لإسرائيل ، ولاسيما أن الصواريخ الإيرانية قادرة على دك العمق (الاسرائيلي)، فترى(اسرائيل) ان هذا البرنامج ذو اغراض عسكرية وتهدف من ورائه إيران الحصول على السلاح النووي ، وتعكس تصريحات المسؤولين الاسرائيليين حالة التحفز التي تسود تل أبيب تجاه طهران وملفها النووي ، إذ صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون أنّ " إيران هي الخطر الرئيس الذي يهدد إسرائيل مادامت تدعو علانية إلى القضاء على دولة اسرائيل ، وبات واضحاً للجميع أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل. وقال صراحة أكبر رئيس لجهاز الموساد (مائير داجان) " إن هذه الأسلحة – النووية الإيرانية – تشكل وللمره الأولى تهديداً لوجود إسرائيل ذاته ،... إن البرنامج النووي الإيراني يمثل أكبر تهديد تتعرض له إسرائيل منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ .

ثانيا: الميل بالتوازن العسكري في المنطقة باتجاه الجانب الإيراني إذ ما عرفنا أن الجانب العربي يسعى منذ مدة ليست بالقليلة لتعزيز التوازن العسكري أو الميل باتجاهه ، لذلك وفّر البرنامج النووي ثقلا جديدا إلى التوجهات الإيرانية في المنطقة فضلاً عن أن احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أصبح شبه مستبعد بسبب القدرة الإيرانية الجديدة التي تهدد الدول المجاورة أو حتى الحليفة في المنطقة (ونعني هنا إسرائيل) ، إن حقيقة الأمر في عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية إجهاضية للبرنامج النووي الإيراني تنبع من حقائق جغرافية

وانسانية وبيئية تجعل من المنطقة وشعوبها في خطر كبير لانها ستكون الضحية الأولى لأي تلوث بيئي (متعمّد أو عرضي) قد ينتج عن تسرب المواد المشعة في أجواء أو مياه الخليج ، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الإماراتي الشيخ (عبد الله بن زايد) يوم ١ / ٣ / ٢٠٠٦ بقوله " إن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون من اجراءات السلامة في مفاعل بوشهر النووي الإيراني ، مشدداً على ضرورة أن تكون لإيران مقدرة لتخوف دول المجلس من أية أخطار بيئية قد يتعرض لها الخليج بغض النظرعن نوعية البرنامج سواء أكان سلمياً أم عسكرياً.

ثالثا: أبرز البرنامج النووي إيران كقوة غير تقليدية مما حدا بالمنظومة العسكرية التابعة لها بأن تنمو نمواً كبيرا وملحوظا من خلال الإيمان بالقدرات التي تمتلكها والتي ستمتلكها مستقبلاً وهذا ما نلحظة بين مدةٍ وأخرى من خلال المناورات التي تقوم بها في الخليج العربي و التحدي الواضح والصريح لكل القوى الموجودة في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وهذا ما أدى إلى أن تظهر المشاكل بين أميركا والدول المتحالفة معها في المنطقة بشأن عدم جدية الولايات المتحدة الأميركية في حل الأزمة الإيرانية (بحسب وصفهم) . إن من أهم الصعوبات التي تواجهها دول الخليج في مسألة التعامل مع البرنامج النووي الإيراني صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج ، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية ، فإيران تطلب دوماً أن يكون لها دور في الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله ، وهو أمر يتعارض و رؤية مجلس التعاون الخليجي لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها ، فإمتلاك ايران

للأسلحة النووية من شأنه ان يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية للأمن الخليجي .

نخلص من كل ما تقدم أن البرنامج النووي الإيراني أسهم بشكل كبير في إخلال التوازن في منطقة الخليج العربي كان دائما (خصوصا بعد عام ١٩٧٩) يميل بإتجاه الدول العربية التي كانت تحتمي ، حتى اليوم ، بالمظلة العسكرية والسياسية الأميركية وبفضل الوجود العسكري المباشر للقوات الأميركية سواء في السعودية سابقا أم في البحرين وقطر وحاليا في العراق باحتلاله منذ عام ٢٠٠٣، وهذا ما قدم دفعة إلى الأمام فيما يتعلق بإيران لإستعادة دورها المفقود أو تعزيزه في أفضل الأحوال وهذا ما نتلمسه من خلال الأحداث المتلاحقة في المنطقة .

الخاتمة :

شكل البرنامج النووي الإيراني وكذلك طموحات إيران النووية الكثير من التحولات في المنطقة ، لا بل لو قدّر لهذا البرنامج أن يسير وفق الخطة المرسومة له فأنه سيعصف بالتوازنات السياسية والعسكرية في المنطقة لصالح إيران وبشكل كبير وفقاً لاعتبارات تنطلق من مبادئ التفوق العسكري الذي يمكّن الجانب الإيراني من تحقيق التفوق السياسي في توازناتها السياسية والأمنية حيال المنطقة.

لا يختلف اثنان على أن ايران سترد على أي ضربة عسكرية إسرائيلية لبرامجها النووية، فقد أكد ذلك المسؤولون الإيرانيون في أكثر من مناسبة.

الاختلاف يكمن في طبيعة الرد وحجمه وعن القوى والدول التي ستتدخل عندئذ، وهو أمرٌ قد يحول أي ضربة عسكرية إلى حرب إقليمية شرسة. تداعيات أي ضربة استباقية إسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط لا يمكن لأي محلل سياسي وعسكري الآن أن يتنبأ بها، ولنا في العراق خير مثال. من ناحية أخرى تعد إيران رابع أكبر منتج للنفط في العالم وتمكنت في العقدين الأخيرين من بناء ترسانة عسكرية ضخمة تضم فيما تضم صواريخ بعيدة المدى قادرة ربما على حمل رؤوس كيماوية والوصول اليها وهذا سيناريو مرعب بالنسبة لإسرائيل إذ إن إمكانية إيران في الوصول الى العمق الاستراتيجي الإسرائيلي وضرب أهداف عسكرية ومنشآت حيوية سوف يكون له أثر كبير في تهديد الأمن القومي الإسرائيلي والشعور بعدم الارتياح أمام أي توجهات تقوم بها إيران حيال المنطقة وهذا ما يسهم في تعزيز أجواء عدم الثقة والشك بين هذه الأطراف ويؤدي إلى تأجيج سباق التسلح بين مختلف الأطراف التي تشملها المنطقة.

إن القدرة الإيرانية على زيادة مخزوناتها العسكرية من خلال الإنتاج المحلي والتطوير النابع نتيجة لعائداتها الاقتصادية سوف تزيد حالة التفوق العسكري والسياسي للجانب الإيراني خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التكنولوجيا النووية المسهمة في تعزيز هذه القدرات وتطويرها سوف يزيد حالة تفوقها السياسي وتعزيز أمنها القومي وهو مايشكل جانبا مهماً في السياسة الإيرانية حيال المنطقة.

وهذا ما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن البرنامج النووي اسهم وبشكل كبير في اخلال التوازن في منطقة الخليج لصالح إيران وهو ما تأمله إيران بصورة كبيرة وفاعلة ..

الهوامش :

(١) ستار جبارعلاي ، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية ، سلسلة الكتب التي يصدرها بيت الحكمة العراقي (العدد ١٠) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(٣) كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في تأريخ العلاقات الدولية ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٥٣٣ .

(٤) تاريخ الملف النووي الإيراني ، مفكرة الإسلام ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت). www.islammemo.com/2009/9/27/87767.html

(٥) المصدر نفسه .

(٦) أحمد إبراهيم محمود ، إيران وإحتمالات الحرب الأميركية ، مجلة محاور إستراتيجية ، المركز الإستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت،العدد ٦ ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

(٧) جورج بيركوفيتش ، البرنامج النووي الإيراني بعد الإنتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥ ، في البرنامج النووي الإيراني (الوقائع والتداعيات) ، جون سمبسون وآخرون، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

(٩) ستار جبار علاي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٢ . ١١٧.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

(١١) جوزيف سيرينسيوني ، رعب القنبلة(تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها) ، ترجمة مركز إبن العماد للترجمة والتعريب ، (مركز كلمة بالتعاون مع مركز ثقافة)،دبي، الأمارات العربية المتحدة ، ط١ ، ٢٠٠٩، ص١٨٢ .

(١٢) نقلاً عن إيران:هل ثمة مخرج من المأزق النووي ، تقرير حول الشرق الأوسط ، رقم (٥١) ، مجموعة الأزمات الدولية ، واشنطن،٢٣ / شباط (فبرأير) / ٢٠٠٦ ، ص ٧ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(١٤) أشرف محمد كشك ، الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة محاور الإستراتيجية ، المركز الإستراتيجي للدراسات العربية والدولية ، بيروت ، العدد ٦ ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٨ . ٨٩ .

(١٥) انتوني هـ. كوردسمان ، تطور القدرات العسكرية الإيرانية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ ،ص ٧٥ .

(١٦) أشرف محمد كشك ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية ، العدد ٦ ، شبكة المعلومات الدولية.www.albainah.net/index.aspx?function

(١٧) جيمس نوير ، البرنامج النووي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في البرنامج النووي الإيراني : الوقائع والتداعيات ، جون سمبسون وآخرون ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٦ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(١٩) أشرف محمد كشك ، الأزمة النووية الإيرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٢٠) جيمس نوير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٢١) حرب الخليج الباردة وسباق التسلح العربي . الإيراني ، شبكة المعلومات الدولية ، www.stst.yoo7.com/t2181-topic.html

(٢٢) قناة العالم الإيرانية الفضائية ، ٢٧ / ٦ / ٢٠١١ .

(٢٣) جيمس نوير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

(٢٤) أنتوني كوردسمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٢٧) طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٥ .

(٢٨) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون الى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٣ .

(٢٩) حرب الخليج الباردة وسباق التسلح العربي . الإيراني ، مصدر سبق ذكره .

(٣٠) محمد السعيد إدريس ، البرنامج النووي الايراني : الازمة – السيناريوهات المحتملة – التداعيات الاقليمية ، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، الإمارات العربية ، أيلول ٢٠٠٦ ، ص ص ٦ – ٧.

(٣١) فتوح ابو دهب هيكل ، ازمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة على امن المنطقة، شؤون خليجية ، العدد ٤٥ ، المجلد ٨ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤.

(٣٢) سفير لودجارد ، هل يمكن تجنب قصف إيران؟ ، في البرنامج النووي الإيراني : الو قائع والتداعيات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

(٣٣) فتوح ابو دهب هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨.

(٣٤) وحيد عبد المجيد ، عملية السلام ومعضلة القوة النووية الاسرائيلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٢٠ ، ص ١٠٥.

(٣٥) فتوح ابو دهب هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨.

(٣٦) نقلاً عن : جيفري كيمب ، تأثير البرنامج النووي الايراني في امن الخليج في تحديات المستقبل ، ط ١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٥، أبو ظبي ، ص ٢٤٧.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٣٨) اشرف محمد كشك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٣٩) كفاح عباس رمضان الحمداني ، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البرنامج النووي الايراني ، مجلة متابعات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل ،العدد ١ ، السنة ٣ ، المجلد ٣ ،٢٠٠٦ ، ص ١١.

المصادر والمراجع :

(١) أحمد إبراهيم محمود ، إيران وإحتمالات الحرب الأميركية ، مجلة محاور إستراتيجية ، المركز الإستراتيجي للدراسات العربية والدولية ، بيروت ، العدد ٦ ، آذار ٢٠٠٧ .

(٢) أشرف محمد كشك ، الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة محاور الإستراتيجية ، المركز الإستراتيجي للدراسات العربية والدولية ، بيروت ، العدد ٦ ، آذار ٢٠٠٧ .

(٣) أشرف محمد كشك ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية ، العدد ٦ ، شبكة المعلومات الدولية .

www.albainah.net/index.aspx?function

(٤) انتوني هـ. كوردسمان ، تطور القدرات العسكرية الإيرانية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

(٥) إيران : هل ثمة مخرج من المأزق النووي ، تقرير حول الشرق الأوسط ، رقم (٥١) ، مجموعة الأزمات الدولية ، واشنطن ، ٢٣ / شباط (فبرأير)/ ٢٠٠٦ .

(٦) تاريخ الملف النووي الإيراني، مفكرة الإسلام ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) . www.islammemo.com/2009/9/27/87767.html

(٧) جورج بيركوفيتش ، البرنامج النووي الإيراني بعد الإنتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥ ، في البرنامج النووي الإيراني (الوقائع والتداعيات) ، جون سمبسون وآخرون، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ .

(٨) جوزيف سيرينسيوني ، رعب القنبلة (تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها) ، ترجمة مركز إبن العماد للترجمة والتعريب ، (مركز كلمة بالتعاون مع مركز ثقافة) ، دبي ، الأمارات العربية المتحدة ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

(٩) جيفري كيمب ، تأثير البرنامج النووي الايراني في امن الخليج في تحديات المستقبل، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٥، أبو ظبي .

(١٠) جيمس نوير ، البرنامج النووي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في البرنامج النووي الإيراني : الوقائع والتداعيات ، جون سمبسون وآخرون ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ .

(١١)حرب الخليج الباردة وسباق التسلح العربي . الإيراني،شبكة المعلومات الدولية، www.stst.yoo7.com/t2181-topic.html

(١٢) ستار جبارعلاي ، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية ، سلسلة الكتب التي يصدرها بيت الحكمة العراقي (العدد ١٠) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

(١٣) سفير لودجارد ، هل يمكن تجنب قصف إيران؟ ، في البرنامج النووي الإيراني : الو قائع والتداعيات ، جون سمبسون وآخرون ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ .

(١٤) طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤ .

(١٥) فتوح ابو دهب هيكل ، ازمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة على امن المنطقة ، شؤون خليجية ، العدد ٤٥ ، المجلد ٨ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ .

(١٦) كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في تأريخ العلاقات الدولية ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٢ .

(١٧) كفاح عباس رمضان الحمداني ، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البرنامج النووي الايراني ، مجلة متابعات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل ،العدد ١ ، السنة ٣ ، المجلد ٣ ، ٢٠٠٦ .

(١٨) محمد السعيد إدريس ، البرنامج النووي الايراني : الازمة – السيناريوهات المحتملة – التداعيات الاقليمية ، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، الإمارات العربية ، أيلول ٢٠٠٦ .

(١٩) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون الى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٢ .

(٢٠) وحيد عبد المجيد ، عملية السلام ومعضلة القوة النووية الاسرائيلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية ، القاهرة ، العدد ١٢٠، ابريل ١٩٩٥.